

خلال ثلاث سنوات

٢٩ مشروعاً لرفع إنتاج النفط الإيراني إلى ٤٦٠ مليون برميل



تصدير أول شحنة من النفط الإيراني إلى تشيلي بعد ١٦ عاماً

أفاد وزير النفط الإيراني، بييجن زغنعة، بقرار مجلس الشورى الإسلامي لزيادة إنتاج النفط في ٢٩ حقلاً نفطياً من خلال مشاريع في غرب البلاد وجنوبها وجنوب غربيها، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج النفط ٤٦٠ مليون برميل خلال ثلاث سنوات.

وأفادت وكالة مهر للأخبار، نقلاً عن وزارة النفط، أن الوزير زغنعة أعلن عن التخطيط لـ ٢٩ مشروعاً لزيادة الإنتاج النفطي في حقول مناطق إيلام (غربي إيران)، وخوزستان وكجاساران والمنحدر الفاري وفارس في جنوب وجنوب غرب إيران، إذ سيتم تمويلها من خلال المشاركة الشعبية.

ونوه وزير النفط بأن هذه المشاريع سيتم تسليمها جميعاً لشركات إيرانية ٧٥ في المئة من المعدات ستكون صناعة إيرانية، حيث سيتم إلحاق قائمة للأجهزة والمعدات الإيرانية إلى العقود التي ستبرم مع الشركات. وأضاف: أن أحد أهداف هذه المشاريع هو إيجاد فرص عمل وتزويد الطلبات للصناعة الإيرانية والخدمات النفطية لهذه المشاريع ستخصص لمشاريع التنمية ومكافحة الحرمان في تلك المناطق.

وقال وزير النفط: أن المناقصات الخاصة بهذه المشاريع جارية حالياً والعقود ستبرم في العام الجاري، حيث أن الفترة الأولية المقررة لتنفيذ المشاريع ستكون عامين، وبناء على ذلك سيزداد إنتاج النفط الإيراني ٤٦٠ مليون برميلاً

طهران تقاضي «بوينغ» الأمريكية

تعتزم طهران مقاضاة شركة الطيران الأمريكية (بوينغ) بعد إنسحابها من إتفاقية كانت قد أبرمتها مع إيران لتزويدها بـ ١٠٠ طائرة جديدة. وقال المتحدث باسم هيئة الطيران المدني الإيرانية، رضا جعفرزادة، لوكالة (سيوتنيك) الروسية أمس السبت: (بحكم وجود عقد قانوني بيننا، فسنلجأ إلى القانون، لدينا شرط جزائي ضمن العقد الموقع بين الشركات الإيرانية وبوينغ، سنعتد عليه في تحركنا القضائي). وأضاف: (سنتحرك بشكل قانوني، ولن نضيع أي فرصة في هذا المجال). وأبرمت طهران بعد رفع العقوبات الأمريكية عنها في مطلع العام ٢٠١٦ بموجب الإتفاق النووي، صفقة مع (بوينغ) تقوم بموجها الشركة الأمريكية بتزويد إيران بطائرات جديدة، لكن بعد انسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي وعودة العقوبات على طهران، قررت (بوينغ) عدم تسليم إيران أي طائرة.

إيران تجتذب إستثمارات أجنبية سنوية بـ ٥ مليارات دولار

أعلن مساعد وزير الاقتصاد الإيراني عن اجتذاب إستثمارات أجنبية بـ ٥ مليارات دولار في السنة المالية الفائتة (انتهت ٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٨)، وذلك بحسب بيانات البنك المركزي والجمارك ووزارة النفط والبورصة والمناطق التجارية الحرة.

وأوضح محمد خزاعي، في حديث لوكالة أنباء (فارس)، بأن حجم الإستثمارات الأجنبية في السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٨، سجل نمواً فاق ٥ بالمائة ارتفاعاً عن ٣ مليارات دولار في السنة السابقة، ما يعكس أن الإستثمارات الخارجية تتخذ منحى صعودياً. وأشار خزاعي إلى الإستثمارات الخارجية المستتقطبة منذ ٢٠١٥، موضحاً أن إجمالي العقود التمويلية المبرمة عبر النظام المصرفي والمؤسسات الإئتمانية الأجنبية قد تخطى ٢٢ مليار دولار.

وحول تأثير إنسحاب أميركا من الإتفاق النووي على الوضعية الإستثمارية في إيران، أكد خزاعي، الذي يرأس منظمة الإستثمارات الخارجية، أن المنظمة لم تتلق أي إخطار رسمي يفيد بإعتزام الجهات الإستثمارية الانسحاب من السوق الإيرانية. وأضاف: أن الأمر ينسحب أيضاً على العقود التمويلية، إذ لم تتلق وزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي أي إشعار رسمي بذلك. ولفت إلى أن وزارة الخارجية الإيرانية تقود مفاوضات مع الجانب الأوروبي لضمان عمل شركاته في إيران.

متوقعاً ارتفاع الأسعار رداً على «عقوبات»، واشتد ضد طهران وكاراكاس

ممثل إيران في «أوبك»: طلب أميركا زيادة إنتاج النفط السعودي «جنوني ومذهل»



قال ممثل إيران في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): إن طلب أميركا بأن تضح السعودية مزيداً من النفط لتغطية أي نقص في الصادرات الإيرانية جنوني ومذهل، وأن (أوبك) لن تقبل الطلب.

وقال حسين كاظم بور أردبيلي، الجمعة، لرويترز: (إنه أمر جنوني ومذهل أن نرى تعليمات تصدر من واشنطن للسعودية من أجل التحرك وتعويض أي نقص في صادرات إيران نتيجة للعقوبات غير القانونية على إيران وفنزويلا).

وكان الرئيس الأميركي قال، في أبريل/ نيسان، إن أسعار النفط مرتفعة على نحو مصطنع بسبب (أوبك). كما طلبت الحكومة الأميركية على نحو غير رسمي من السعودية وبعض المنتجين الآخرين في أوبك زيادة الإنتاج قبل يوم من فرض واشنطن حظر جديد على طهران. ودعت إيران أوبك لبحث (العقوبات) غير القانونية في الاجتماع القادم للمنظمة في ٢٢ يونيو/ حزيران والذي من المقرر أن يناقش سياسات الإنتاج.

وتوقع كاظم بور ألا تمتثل (أوبك) للطلب الأميركي، قائلاً: إن أسعار النفط ستقفز رداً على (عقوبات) واشنطن ضد إيران وفنزويلا، كما حدث خلال جولة

العقوبات) السابقة ضد إيران. وأضاف: (لا أحد في أوبك سيتحرك ضد اثنين من الأعضاء المؤسسين.. حاولت الولايات المتحدة ذلك المرة الماضية ضد إيران؛ لكن أسعار النفط وصلت إلى ١٤٠ دولاراً للبرميل). وقال كاظم بور: إن (المنظمة ستقف صفاً واحداً في وجه الطلب الأميركي.. لن تقبل أوبك بمثل تلك الإهانة.. من الصلف والجهل أن يستهين المرء

محافظ المركزي الإيراني، خلال مؤتمر الإستثمارات الصينية؛

«الريال» و«اليوان» كفيلاان بحل مشكلة التبادل المالي بين طهران وبكين

والحظر المفروض في مرحلة ما بعد الإتفاق النووي، فإن البنوك والشركات الصينية تعاونت بشكل جيد للغاية مع نظيراتها الإيرانية، وقد تم التوقيع على العديد من العقود بين البنوك والمؤسسات التجارية بين الجانبين. وأشار إلى أن المسؤولين الصينيين، بما في ذلك المتحدث باسم وزارة الخارجية، قالوا إن بلادهم ستواصل العمل مع إيران والالتزام بالإتفاق النووي، وستعمل بكين مع الاتحاد الأوروبي على إبقاء الإتفاق.

من جانبه، قال مساعد وزير الصناعة: إن ٥ مليارات دولار من التمويل الصيني البالغ حجمه ٢٠ مليار دولار قد اجتذبت في قطاع صناعة المناجم في البلاد. وقال مهدي كراباسيان رئيس منظمة تنمية وتحديث المناجم والصناعات المنجمية (ايميدرو)، في تصريح أدلى به في مؤتمر الإستثمارات الصينية: إن ٥ مليارات دولار تعود على قطاع المناجم والصناعة والمنجمية هي جزء من إجمالي حجم التمويل الناشط بين البلدين، بحيث أن ٤ مليارات قد اجتذبت في مشاريع هذه المنظمة بمشاركة القطاع الخاص. وأضاف: يبدو أن الحظر المفروض لم يترك تأثيرات تذكر على نشاطات الشركات والأطراف الصينية في التعاون مع إيران وهي تبدي رغبتها بتنمية التعاون مع قطاع المناجم والصناعات المنجمية لاسيما مع (ايميدرو).

وأعرب مساعد وزير الصناعة والمناجم والتجارة، في مؤتمر الإستثمارات الصينية، عن رغبة الوزارة في التعاون مع الشركات الصينية في مجال التمويل والإستثمارات. ونوه إلى انعقاد اجتماع مع المدير التنفيذي لشركة الفلزات الصينية غير الحديدية (ان.إف.سي)، موضحاً أن الجانب الصيني قد أعلن خلال الاجتماع عن إهاف مشروع بناء أكبر مصنع سائكو لإنتاج سبائك الألمنيوم في إيران لغاية نهاية العام الجاري. ولفت كراباسيان إلى أن مشروع الألمنيوم جارم سيدخل حيز الإنتاج خلال العام الجاري، حيث سيدشن مصنعين لإنتاج سبائك الألمنيوم في العام الجاري.

٥ مليارات دولار.. تمويل صيني لقطاع المناجم الإيراني

قال محافظ البنك المركزي الإيراني: إن الريال واليوان الصيني كفيلاان بحل مشكلة التبادل المالي بين البلدين بالنظر لحجم التعاون التجاري الهائل القائم بينهما والحاجة لاستخدام آليات دفع باستخدامهما.

وأشار ولي الله سيف، في تصريح صحفي يوم الجمعة خلال مؤتمر الإستثمارات الصينية، إلى تصدير ٢٥ بالمائة من النفط الإيراني إلى الصين، ووصفها بمثابة أحد أهم الشركاء التجاريين مع إيران خلال الأعوام الأخيرة وأحد كبار زبائن النفط الإيراني، لذلك فإنها تكتسب أهمية كبيرة في السياسة الإستراتيجية للبلاد.

ولفت سيف إلى المواقف الواضحة للمسؤولين الصينيين حول الحفاظ على الإتفاق النووي، مبيناً أن عمليات التبادل المالي بين البلدين لن تواجه تحديات جادة بالنظر إلى استخدام آليات مناسبة للدفع عبر استخدام عمليتي البلدين. وأعرب عن أمه في استمرار تعاون البنوك الصينية ودعم المؤسسة الصينية للتأمين على الصادرات (Sinowusur) في تمويل المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية في البلاد وفقاً للنهج السابق.

وأضاف سيف: إن الصين تمثل الوجهة الرئيسية لتصدير البتروليوميات الإيرانية، ومع الأخذ في الاعتبار سياسة الحفاظ على مصالح البلدين والإستراتيجيات العملية الحالية والتأكيد على التعاطي المباشر لإيران والصين بعملة اليوان فلا مشكلة في مجال التبادل المالي بين البلدين. وأوضح أنه في ضوء التطورات السياسية الأخيرة والحاجة إلى دعم المصدين الصينيين من قبل المسؤولين الحكوميين في هذا البلد، يبدو أن هناك مناخاً سياسياً مناسباً للتفاوض حول توطيد العلاقات التجارية بين البلدين. ونوه رئيس البنك المركزي إلى أنه على الرغم من الضغوط

إيران نحو إطلاق بورصة دولية للتداول باليورو

أعلن شاوور محمدي، رئيس منظمة البورصة الإيرانية، عن افتتاح بورصة (كيش) الدولية للتداول بعملة اليورو الأوروبية.

ولفت محمدي إلى أن التعاملات الأجنبية لسوق رأس المال الإيرانية لم تتأثر بانسحاب أميركا من الإتفاق النووي، فيما يتم إحراز تقدم في التعاملات الدولية وبتجاه نيل عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (ايسكو). وأوضح رئيس منظمة البورصة أن الدول التي ترتبط بشكل أقل مع أميركا، بإمكانها مزاوله الأنشطة بسهولة في إيران على غرار مستثمري دول الجوار.

المحدث باسم غرفة تجارة أفغانستان؛

إيران وأفغانستان لديهما استراتيجيات لمواصلة التعاون التجاري

قال المتحدث باسم غرفة التجارة الأفغانية: إن إيران شريكة تجارية هامة في مجال التنمية الاقتصادية داخل أفغانستان، مؤكداً أن البلدين لديهما استراتيجيات خاصة لمواصلة التعاون الثنائي.

وفي تصريح لمسارل (إرنا) أمس السبت، أشار سيام بسرلي إلى انسحاب أميركا من الإتفاق النووي وعدم

رغم الحظر.. الهند تطوّر ميناء جابهار الإيراني

أعلنت وزارة الملاحة البحرية الهندية عزمها على البدء قريباً بعمليات تطوير ميناء جابهار (جنوب شرق إيران)، رغم قرار أميركا الخروج من الإتفاق النووي وإعلانها فرض إجراءات حظر جديدة على إيران. وأفادت صحيفة (إنديا تايمز)، أن الهند اختارت شركة كاوة للموانئ والخدمات البحرية الإيرانية لتنفيذ عمليات تطوير ميناء جابهار لفترة ١٨ شهراً، وخلال هذه الفترة سيتم اختيار شركة هندية لإدارة عمليات التطوير على الأمد البعيد. يذكر أنه خلال زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى الهند قبل عدة أشهر، تعهدت الهند بأن تقوم شركة الموانئ الدولية الهندية (اي.بي.جي.ال) ببدء عمليات تطوير ميناء جابهار قبل ١٧ يونيو/ حزيران. وكانت هذه الشركة قد وقعت في عام ٢٠١٦ إتفاقاً مع شركة (أريا بندر) الإيرانية لتجهيز وإدارة محطات تصريف الشهيد بهشتي متعدد الأغراض. وبناء على هذا الإتفاق، تقوم هذه الشركة بتوظيف إستثمارات قدرها ٨٥٢١ مليون دولار بإدارة الرصيف لفترة ١٠ أعوام.

مصنعو قطع الغيار

الفرنسية يطالبون

باستمرار التعاون مع إيران

أعلن أمين جمعية (همغن) لصناعة المحركات و قطع الغيار، آرشد محبي نجاد، إن رابطة مصنعي قطع الغيار الفرنسية طالبت في رسالة لها باستمرار التعاون مع إيران، مشيرة إلى التزامها بمذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين.

وفي حوار مع (إرنا) أمس السبت، قال محبي نجاد: إن رابطة مصنعي قطع الغيار الفرنسية (FIEV) أكدت لئتمها بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين خلال شهر فبراير الماضي، لافتة إلى أن بعض أعضاء الرابطة ينتظرون الحصول على بعض التوضيحات وإزالة الالتباس الموجود حتى يمكنهم زيارة طهران قريباً. وأشار إلى أنه ووفقاً لمذكرة التعاون التي وقعها الجانبان في فبراير/ شباط الماضي، فقد تقرر إرسال وفد صناعي فرنسي إلى إيران، إلا أن زيارة الوفد تم تأجيلها مؤخراً.

كما أشار محبي نجاد إلى أنه وبعد إنسحاب الولايات المتحدة الأحادي من الإتفاق النووي، فقد تعرض مصانع قطع الغيار الفرنسيين إلى مشاكل خاصة أولئك الذين يعملون في الأسواق الأمريكية، ومن هنا فقد تم تأجيل زيارة الوفد الصناعي الفرنسي إلى طهران لعدة أشهر من أجل تقييم الأوضاع والتوصل إلى حلول معينة بهذا الشأن.

في العام «الإيراني» الماضي

حجم الصادرات الإيرانية إلى قطر ازدادت خمس مرات

قطر خلال نفس الفترة من العام الإيراني الماضي، حيث وصلت قيمتها إلى ٨ ملايين و٨٩٩ ألف دولار. وتشكلت صادرات السلع الإيرانية إلى قطر ١٨٥ و٦٠٥، بالمائة وزناً وقيمة من إجمالي صادرات البلاد خلال هذه الفترة، حيث تحتل قطر المرتبة الـ ١٩ بين الدول التي تستورد البضائع من إيران. وظهرت المقارنة بين الصادرات إلى قطر في أول شهرين من العام الحالي، مع نفس الفترة من العام الماضي، أن الصادرات إلى هذا البلد زادت نحو خمس مرات.

تضاعف حجم صادرات السلع الإيرانية إلى قطر خمس مرات خلال العام الإيراني الجاري (بدأ ٢١ مارس ٢٠١٨) مقارنة بالعام الماضي (انتهى ٢٠ مارس ٢٠١٧). وأفادت أحدث إحصاءات الجمارك بشأن التجارة الخارجية خلال أول شهرين من العام الإيراني الجاري، بأنه تم تصدير ٢١٦٥٨٠ طناً من السلع بقيمة ٤٧ مليوناً و٦٦٠ ألف دولار من إيران إلى قطر، والتي تظهر نمواً ملحوظاً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما تم تصدير ١٣١٨١٤ طناً من السلع الإيرانية إلى

